

نزاهة الرصافة تكشف أبرز ثلاث معوقات تعقد عملها وتطرح حلولاً لها



تحدث القاضي الأول في محكمة تحقيق الرصافة المختصة بقضايا النزاهة وغسيل الأموال والجريمة الاقتصادية أباد محسن زمد، اليوم الأحد، عن التحديات التي تواجه القضاء، فيما كشف عن إجراءاته في مواجهتها.

وقال القاضي زمد، إن "النزاهة تصدر تقريراً سنوياً يمثل عدداً من القضايا التي تم النظر بها وتصنيفها، مثل الرشا والضرر بالمال العام والإخلال بالواجب الوظيفي والهدر بالمال العام وكذلك يتضمن مقدار المبالغ التي أوقفها الهيئة، والمبالغ التي استطاعت استعادتها". وأضاف أن "أغلب قضايا الفساد تتركز في جانب الرصافة، لأن أغلب مقرات الوزارات المهمة في الرصافة، وهناك الكثير من موظفيها يخلون بواجباتهم واختلاس المال العام وجرائم الرشا". وأشار إلى أن "الضغوط السياسية والاجتماعية التي تمارس في جميع القضايا، ولكن القاضي يمتلك كل الأدوات التي يستطيع من خلالها مواجهة الضغوط والتحديات ويدفع الدعوى باتجاه تحقيق العدالة". وأوضح أن "هناك تحديات كثيرة تواجه القضاة ومنها الكثير من الجرائم لا تستطيع التشريعات تغطيتها، إضافة إلى أن القضاء لا يمتلك البنى التحتية لمكافحة الفساد، حتى يمكنه من معرفة الفاسدين، ولا يمكنه معرفة كم يمتلك المتهم من العقارات".

وتابع ، أنه من"المفترض عند سؤال دائرة العقارات عن العقارات التي يمتلكها المشتبه به ، أن يكون هناك جواب واضح، ولكن دائرة العقاري بدورها لا تمتلك قاعدة البيانات وهذا أكبر خلل يواجه سلطات مكافحة الفساد".

ودعا مجلس النواب الى "إعادة النظر في الكثير من التشريعات واهمها قانون العقوبات، الذي ينتظر تشريعه"، معبراً عن أمله في "تشديد العقوبات على الجرائم".